



مركز الميزان لحقوق الإنسان

تقرير النصف الأول من العام 2017 حول:

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصيادين الفلسطينيين

في المنطقة مقيدة الوصول بحراً في قطاع غزة

إعداد

وحدة البحث الميداني

مركز الميزان لحقوق الإنسان

يوليو / 2017

فهرس المحتويات

3.....	مقدمة
5.....	قطاع غزة
7.....	توطئة
7.....	اتفاقية أوسلو وملاحقها وتنظيم مهنة الصيد:
9.....	القواعد العامة للنشاط البحري:
12.....	انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصيادين الفلسطينيين في المنطقة المقيدة الوصول بحراً
13.....	حالات إطلاق النار تجاه الصيادين:
14.....	قتل وجرح الصيادين:
17.....	اعتقال الصيادين في عرض البحر:
21.....	حالات الاستيلاء على قوارب ومعدات الصيد:
23.....	الخاتمة

مقدمة

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها البحري على قطاع غزة، وتستهدف بموجبه النشاط البحري الفلسطيني بشكل عام وفئة الصيادين بشكل خاص، بما يخالف قواعد القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويتعرض الصيادون الفلسطينيون جراء الحصار البحري لصنوف من المعاناة تشمل تضيق مساحات المناطق التي يسمح لهم فيها بممارسة أنشطتهم البحرية منذ التاسع من أكتوبر من العام 2000، حيث مُنع الصيادون الفلسطينيون من الوصول إلى مسافة (20) ميلاً بحرياً- المتاحة للفلسطينيين وفقاً لاتفاقات أوسلو¹ الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال عام 1993- وعوضاً عن ذلك فرضت قوات الاحتلال عليهم مساحة صيد تقدر بستة أميال بحرية، ووصلت في بعض الأوقات إلى ثلاثة أميال بحرية فقط. ووفقاً لشهادات الصيادين فإن مسافة الستة أميال المعمول بها في بعض الأحيان، هي عبارة عن مناطق بحرية رملية لا تتوفر فيها الأسماك إلا بشكل محدود، بينما تتواجد هذه الأسماك في المناطق الصخرية في عمق أبعد من الأميال الستة عند مسافات لا تقل عن 12 ميلاً بحرياً تقريباً.

وتحظر قوات الاحتلال على الصيادين العمل في مناطق تقدر نسبتها بحوالي 85% من المساحة التي تقرها اتفاقية أوسلو وملاحقها، وتتعدى قوات الاحتلال ذلك إلى إطلاق النار المتكرر والمباشر تجاه الصيادين وتوقع القتل والجرح في صفوفهم، وتعتقلهم وتلاحقهم في عرض البحر، كذلك تستخدم أعنف الأساليب التي من شأنها أن تحطّ من كرامتهم الإنسانية- كتوجيه الاهانات اللفظية والجسدية وإجبارهم على خلع ملابسهم والسباحة في عرض البحر أثناء اعتقالهم- بالإضافة إلى تخريب معدات الصيد وممتلكاتهم والاستيلاء على قواربهم، وفي بعض الأحيان تقتح الزوارق الحربية الإسرائيلية خراطيم المياه تجاه مراكب الصيد ما يؤدي إلى إغراقها بشكل جزئي، وفي كثير من الأحيان ترتكب هذه الانتهاكات داخل مساحة الصيد المسموح العمل فيها.

وتدفع هذه الانتهاكات بالصيادين الفلسطينيين ليصبحوا من بين الفئات الأشد فقراً، والتي تحتاج إلى مساعدات إغاثية مستمرة، الأمر الذي يمسّ بجملة حقوق الإنسان بالنسبة لهم ولأسرهم، ويفقدهم سبل العيش التي تعينهم على

¹ راجع نصوص اتفاقية أوسلو وملاحقها الموقعة عام 1993 .

حياتهم اليومية، هذا ويتضرر بموجب استمرار الانتهاكات العاملين في مهنة الصيد كصانعي القوارب والشباك والمعدات وعمال الصيانة وتجار الأسماك، كذلك قطاع المستهلكين الذين تتأثر سلتهم الغذائية جراء تلك الانتهاكات. يأتي هذا التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان على تعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها وكشفها والعمل على وقفها أو الحد منها، على طريق جبر الضرر¹ ومحاسبة المجرمين.

يستعرض التقرير بشكل موجز تعريف المناطق مقيدة الوصول بحرًا، ومجمل انتهاكات قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الاحتلال وذلك من خلال توطئة يبدأ بها التقرير يصف خلالها السياق التاريخي والحدود الجغرافية للمنطقة وموقف القانون الدولي الإنساني منها. ويرصد التقرير مجمل الانتهاكات التي يتعرض لها الصيادين في المنطقة مقيدة الوصول في عرض البحر، والتي أعلنتها قوات الاحتلال كمنطقة مسموح الصيد فيها، خلال الفترة الممتدة من بداية شهر يناير وحتى نهاية شهر يونيو للعام 2017، مدعماً بالأرقام والإحصائيات، ويسرد الإحصائيات التي توضح انتهاكات قوات الاحتلال لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان بحق الصيادين، ولا سيما حصر الصيد في مسافة محددة، وقتلهم وجرحهم واعتقالهم، الأمر الذي يأتي في سياق الحصار المفروض على قطاع غزة.

¹ راجع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن الحق في الانتصاف وجبر الضرر (القرار رقم 147/60 بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول 2005).

قطاع غزة

(الموقع والسكان وظروف المعيشة)

الموقع وأهميته:

تعدّ محافظات قطاع غزة جزءاً مهماً من السهل الساحلي الفلسطيني، الواقع جنوب غرب فلسطين، وتقع على مستطيل طويل وضيق يمتد من الشمال إلى الجنوب بطول 45 كم، ومن الشرق إلى الغرب بعرض يتراوح ما بين 6 كلم إلى 11 كلم، وبمساحة إجمالية تقدر بـ 365 كلم²، ويبلغ عرضه (5.7) كيلو متر في القسم الشمالي، في حين يصل إلى قرابة (12) كيلومتر في الجزء الجنوبي.

وتتكون محافظات غزة من خمس محافظات¹ هي: شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس، ورفح، ويحدّ قطاع غزة البحر الأبيض المتوسط غرباً، والأراضي المحتلة عام 1948 من الشرق والشمال، ومصر جنوباً، لذا، فقد احتل قطاع غزة موقعاً جغرافياً هاماً على مر التاريخ، إذ يشرف على طرق القوافل التجارية القادمة من جزيرة العرب والمتجهة إلى بلاد الشام ومصر، ويشكل نقطة اللقاء والربط بين الحضارات المختلفة.

السكان:

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المستندة إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، إلى أن عدد السكان المقدر منتصف عام 2017 في فلسطين يبلغ حوالي 4.95 مليون نسمة، منهم 2.52 مليون ذكر و2.43 مليون أنثى. وقدّر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 1.94 مليون نسمة، منهم 988 ألف ذكر و956 ألف أنثى².

وتعدّ الكثافة السكانية في فلسطين مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2017 نحو 823 فرداً/كم² في فلسطين، بواقع 532 فرداً/كم² في الضفة الغربية مقابل 5,324 فرداً/كم² في قطاع غزة³.

¹ وفقاً للتقسيمات الإدارية المعتمدة لدى وزارة الحكم المحلي الفلسطينية.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الرابط: <http://pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1974&mid=3915&wversion=Staging>، صدر بتاريخ 2017/7/11

³ المصدر السابق نفسه.

ظروف المعيشة:

يعاني السكان الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من تدهور كبير في مستويات المعيشة، جراء استهداف قوات الاحتلال المنظم للمنشآت المدنية الفلسطينية بشكل واسع منذ انتفاضة الأقصى ولاسيما المنشآت الاقتصادية، الصناعية والتجارية والزراعية، التي تعرضت للقصف والتدمير والتجريف.

وكان تدمير المنشآت الصناعية والتجارية وتجريف الأراضي الزراعية، وفرض الإغلاق المشدد، أن أدى إلى فقدان الآلاف من العمال الفلسطينيين لفرص عملهم، وارتفاع معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية. وهو الأمر الذي يطال قطاع الصيد البحري، فانتهاكات قوات الاحتلال المتواصلة بحق الصيادين الفلسطينيين جعل الكثير منهم يعتزل المهنة وينضم إلى صفوف العاطلين عن العمل، أما من وصلوا العمل في المهنة يعانون من الاستهداف المباشر الذي يعرض حياتهم للخطر الشديد، كما يعانون من تقليص المساحة التي يسمح بها الاحتلال للصيد، وارتفاع أسعار المحروقات التي تحرك قوارب الصيد، مما يدخله تحت خط الفقر رغم عمله¹.

ويقدر معدل الفقر بين السكان وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25,8% خلال عام 2011، بواقع 17,8% في الضفة الغربية و38,8% في قطاع غزة. كما تبين أن حوالي 12,9% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع، بواقع 7,8% في الضفة الغربية و21,1% في قطاع غزة. هذا مع العلم أن خط الفقر للأسرة المرجعية قد بلغ 2,293 شيكل اسرائيلي وخط الفقر المدقع قد بلغ 1,832 شيكل².

¹ وفقاً للمفهوم الوطني للفقر والذي يستند إلى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997: ويضم التعريف ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من خمس أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال)، هذا وقد تم إعداد خطي فقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسر.
² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق.

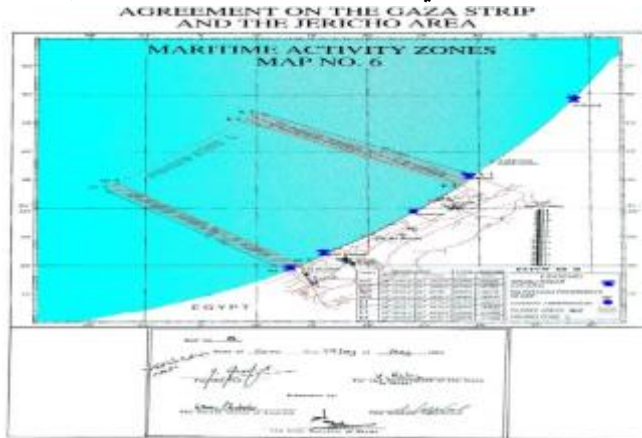
توطئة

شكلت اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي أول وثيقة تضع قيوداً على حرية حركة الصيادين في عرض البحر ووضعت حدوداً لا يسمح للصيادين بتجاوزها. وبالرغم من موقف مركز الميزان الرافض لأن تكون اتفاقية أوسلو مرجعاً صالحاً لتنظيم العلاقة بين السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وسلطات الاحتلال، وإصراره على أن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هما المرجعان الرئيسان لتنظيم العلاقة بين القوات المحتلة والسكان. يظهر مركز الميزان من خلال هذا التقرير، ما ورد في اتفاقية أوسلو، لتبيان عدم احترام سلطات الاحتلال للاتفاقيات الثنائية التي وقعتها وليس فقط عدم احترامها لقواعد القانون الدولي الإنساني.

اتفاقية أوسلو وملاحقها وتنظيم مهنة الصيد¹:

حددت الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية أقصى حد يسمح للصيادين الفلسطينيين بالوصول إليه وهو (20) ميلاً بحرياً² من شاطئ البحر باتجاه الغرب، باستثناء بعض المناطق المحظور الوصول إليها وتقع في جنوب وشمال قطاع غزة.

والجدير ذكره أن قوات الاحتلال اقتطعت مساحات أخرى، أضيفت للمناطق المحظورة، باقتطاعها بشكل مستقيم، الأمر الذي يجعل المساحة تضيق أكثر، خاصة وأن الشاطئ الفلسطيني يميل بشكل حاد على طول حدود القطاع، ما يعد مخالفة صريحة لما ورد في المادة '11' من اتفاقية أوسلو والتي تنص على أن حساب المساحة يتم بشكل



مائل، حتى يحقق الفائدة المادية والمعنوية للصيادين الفلسطينيين³، هذا وقسمت الاتفاقية مناطق النشاط البحري على النحو الآتي:

¹ ما يتعلق بشواطئ قطاع غزة، اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وملاحقها، 4 مايو/ أيار 1994، القاهرة، دار الطيف للطبوعات، ص102.

² المعروف أن الميل البحري يساوي 1852، في حين يساوي الميل البري 1609 متر.

³ معهد الأبحاث التطبيقية، القدس، أغسطس 2005، لمزيد من المعلومات اضغط الرابط:

http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=650

مناطق النشاط البحري: قسمت اتفاقية أوسلو وملاحقها البحر أمام شاطئ غزة إلى ثلاثة مناطق نشاط بحري وأطلق عليها أحرف كرموز وهي مناطق **K,L,M** ويمكن وصف هذه المناطق وفقاً لما ورد في الاتفاقيات على النحو الآتي:

(1) منطقة M و K:

- منطقة **K** تمتد إلى عشرين ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ في الجزء الشمالي من بحر غزة وإلى 1.5 ميل بحري اتساعاً في اتجاه الجنوب.
- منطقة **M** تمتد إلى عشرين ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ في الجزء الجنوبي من بحر غزة وإلى ميل بحري واحد "1" اتساعاً من المياه المصرية.
- طبقاً للشروط في هذه الفقرة تكون منطقتا **M و K** منطقتين مغلقتين، وتكون الملاحة فيهما مقصورة على نشاط البحرية الإسرائيلية.

(2) المنطقة L:

- المنطقة **L** محددة من الجنوب بالمنطقة **M** ومن الشمال بالمنطقة **K** وتمتد عشرين ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ.
- المنطقة **L** ستكون مفتوحة للصيد والنشاطات الترفيهية والاقتصادية حسب البنود التالية:
 1. قوارب الصيد لن تخرج من المنطقة **L** إلى البحر المفتوح ويمكن أن تصل محركاتها إلى حدود قوة 25 حصان إذا كانت فوق سطح القارب وتصل إلى سرعة أقصاها 15 عقدة للمحركات الداخلية، ولن تحمل القوارب أسلحة أو ذخائر أو تصطاد باستعمال المتجبرات.
 2. قوارب الترفيه يصرح لها بالإبحار إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ ما لم تحصل في حالات خاصة على موافقة مركز التنسيق والتعاون البحري المشار إليه في الفقرة 3 أدناه، وقد

تصل محركات القوارب البحرية إلى قوة 10 حصان ولن تدخل أو تعمل أي من الدراجات البحرية ذات المحركات أو النفاثات المائية في المنطقة L.

3. السفن الأجنبية التي تدخل المنطقة L لن تقترب أكثر من 12 ميلاً بحرياً من الشاطئ إلا فيما يتعلق بالنشاطات التي تغطيها الفقرة 4 أدناه.

القواعد العامة للنشاط البحري:

حددت الاتفاقية قواعد عامة تنظم الحركة في عرض البحر، وتحدد النشاط البحري على النحو الآتي:

- 1- قوارب الصيد وقوارب الترفيه المذكورة أنفاً وقباطنتها المبحرين في المنطقة L يحملون تراخيص صادرة عن السلطة الفلسطينية، يتم التنسيق بشأن نموذجها ومواصفاتها من خلال اللجنة الأمنية المشتركة.
- 2- للقوارب علامات تعريف تحدها السلطة الفلسطينية، وستبلغ السلطات الإسرائيلية من خلال اللجنة الأمنية المشتركة بعلامات التعريف هذه.
- 3- المقيمون في المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة الذين يصيدون في المنطقة L يحملون تراخيص وتصاريح سفن إسرائيلية.
- 4- كجزء من مسؤولية إسرائيل عن الأمن داخل مناطق النشاط البحري الثلاث يمكن لسفن البحرية الإسرائيلية الإبحار في هذه المناطق عند الضرورة وبدون حدود، ويمكنها اتخاذ أي إجراءات ضرورية ضد السفن المشتبه في استعمالها لنشاطات إرهابية أو لتفريب الأسلحة والذخائر أو المخدرات والبضائع أو لأي نشاط آخر غير قانوني، وتبلغ الشرطة الفلسطينية بمثل هذه الأعمال ويتم تنسيق الإجراءات المتبعة من خلال مركز التنسيق والتعاون البحري.

وقد بدأ الحصار البحري على قطاع غزة منذ تاريخ 2000/10/9، ولم يتمكن الصيادون الفلسطينيون من الوصول إلى مسافة 20 ميلاً بحرياً المتاحة للفلسطينيين وفقاً لاتفاقات أوسلو لعام 1993 بل تراجعت إلى (12) ميلاً بحرياً ومن ثم قلصت المساحة إلى ستة أميال عن طريق وضعها لعلامات حديدية صفراء اللون في عرض البحر كحدود بحرية يمنع على الصيادين تجاوزها والتي تسمى بالفناتيس، وصولاً إلى ثلاثة أميال توسع لتصل إلى ستة أميال بحرية فقط، وتعاود قوات الاحتلال تقليصها وفقاً لمزاجها. بينما تواصل تلك القوات اعتداءاتها بشكل متنوع وشبه

يومي كإطلاق النار مما يؤدي إلى قتل الصيادين وإصابتهم، واعتقالهم وتستولي على قواربهم وتخرب معدات الصيد الخاصة بهم، وذلك حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير¹.

هذا وتتنافى جميع الممارسات الإسرائيلية بحق الصيادين الفلسطينيين مع الفقرة (2) من المادة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام 1966، التي تنص على أن "لجميع الشعوب سعيًا وراء أهدافها الخاصة التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة"².

هذا وتشكل تلك الممارسات انتهاكاً جسيماً للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي تنص الفقرة (1) من المادة (6) من الجزء الثالث فيه على أنه: "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لهذا الحق".

وتتناقض الممارسات الإسرائيلية مع الفقرة (1) من المادة (23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن: "لكل شخص حق العمل، وفي اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة"³. وتنتهك قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال اعتداءاتها واستهدافها للصيادين الفلسطينيين بشكل واضح، المادة (6) من الجزء الثالث من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً"⁴. كذلك المادة (12) منه، والتي تنص على أن "لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه...".

¹ معلومات تحصل عليها باحثو المركز من الصيادين في الميدان ومن نقابة الصيادين.
² العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وثيقة دولية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2200 ألف د-21) في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، وبدأ بالنفاذ بتاريخ 3 كانون الثاني/يناير 1976 (وفقاً لأحكام المادة 27).
³ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وثيقة دولية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (217 ألف د-3) المؤرخ في العاشر من كانون الأول/ديسمبر 1948.
⁴ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وثيقة دولية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2200 ألف د-21) في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، وبدأ بالنفاذ بتاريخ 23 آذار/مارس 1976 (وفقاً لأحكام المادة 49).

كما تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة لحماية السكان المدنيين وقت الحرب والتي تنص في المادة رقم (52) منها على: "... حظر جميع التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى بطالة العاملين في البلد المحتل، أو تقييد إمكانيات عملهم بقصد حملهم على العمل في خدمة دولة الاحتلال"¹. كما حظرت المادة (33) من الاتفاقية العقوبات الجماعية والسلب وجميع تدابير الاقتصاص، حيث أكدت على "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم".

¹ القانون الدولي الانساني، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصيادين الفلسطينيين في المنطقة المقيدة الوصول بحراً

تستمر اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصيادين الفلسطينيين، خلال النصف الأول من العام 2017، (أي خلال الفترة الممتدة من بداية شهر يناير وحتى نهاية شهر يونيو / 2017)، حيث تواصل تلك القوات فرض منطقة صيد ضمن نطاق يتراوح ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة وميل ونصف بموازاة الحدود المائية الشمالية، ما يحرم الصيادين من الوصول لأماكن الصيد التي تتوافر فيها أنواع مختلفة من الأسماك. حيث تطلق النار تجاههم فتقتلهم أو تصيبهم أو تتلف محركات قواربهم، وتجبرهم على خلع ملابسهم والسباحة في المياه قبل اعتقالهم وتستولي على قواربهم، وتخرب معداتهم وشباكهم، علاوةً على قضايا مساومتهم وابتزازهم للعمل مع المخابرات أثناء اعتقالهم، وتخالف قوات الاحتلال بهذه الممارسات التزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال في قطاع غزة، وترتكب أشكال مختلفة من الانتهاكات بحقهم.

وخلال النصف الأول من العام 2017 رصد ووثق مركز الميزان لحقوق الإنسان: وقوع (91) انتهاك بحق الصيادين، تم خلالها قتل (2) صياداً، وجرح (7) صيادين، واعتقال (20) آخرين، واقتيادهم إلى داخل دولة الاحتلال، كما أنها استولت خلال هذه الاعتداءات على (7) قوارب صيد، وخربت قوارب ومعدات للصيد كالشباك وكشافات الإنارة الخاصة بقوارب الصيد في (4) حالات¹.

جدول يوضح اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصيادين ومعداتهم خلال النصف الأول من العام 2017²

عدد انتهاكات الصيادين خلال النصف الأول من العام 2017				91
نوع الانتهاك				
عدد الحالات التي تم اعتقال صيادين	7	عدد المعتقلين	20	
عدد الحالات التي تم فيها إطلاق نار	91	الإصابات	7	

¹ الحوادث تعرض من واقع رصد وتوثيق باحثي مركز الميزان لحقوق الإنسان، في قطاع غزة، 2017.

² الأرقام الواردة في التقرير مأخوذة من قاعدة البيانات الخاصة بمركز الميزان لحقوق الإنسان في قطاع غزة، 2017.

2	القتلى		
7	عدد القوارب	7	عدد حالات استيلاء على قوارب ومعدات
4	عدد الحالات		تخريب أدوات صيد

وفيما يلي استعراض لأبرز الأحداث التي وقعت في تلك الفترة:

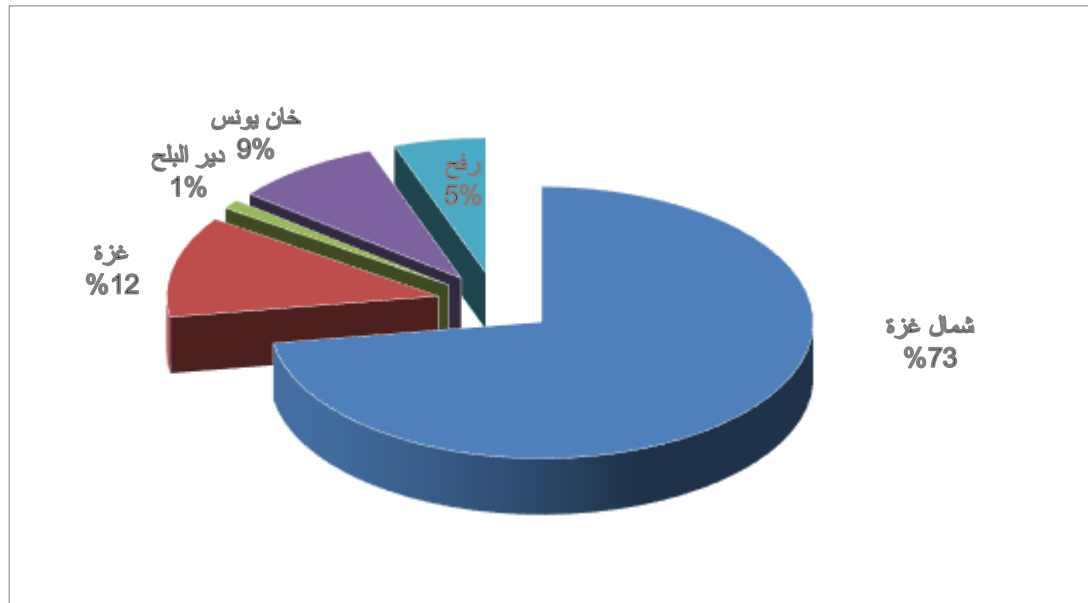
حالات إطلاق النار تجاه الصيادين:

تواصل الزوارق الحربية الإسرائيلية عمليات إطلاق النار بشكل ممنهج وشبه يومي تجاه الصيادين الفلسطينيين في عرض البحر أو قرب حدود الفصل المائية، خلال فترة التقرير، الأمر الذي أدى إلى تعطيل عمل الصيادين بشكل كبير، حيث سُجِّل وقوع (91) حادثة إطلاق نار.

جدول يوضح عدد حالات إطلاق النار على الصيادين بحسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2017

المحافظة	عدد الحوادث	القتلى	الجرحي
شمال غزة	66	2	6
غزة	11	0	1
دير البلح	1	0	0
خان يونس	8	0	0
رفح	5	0	0
المجموع	91	2	7

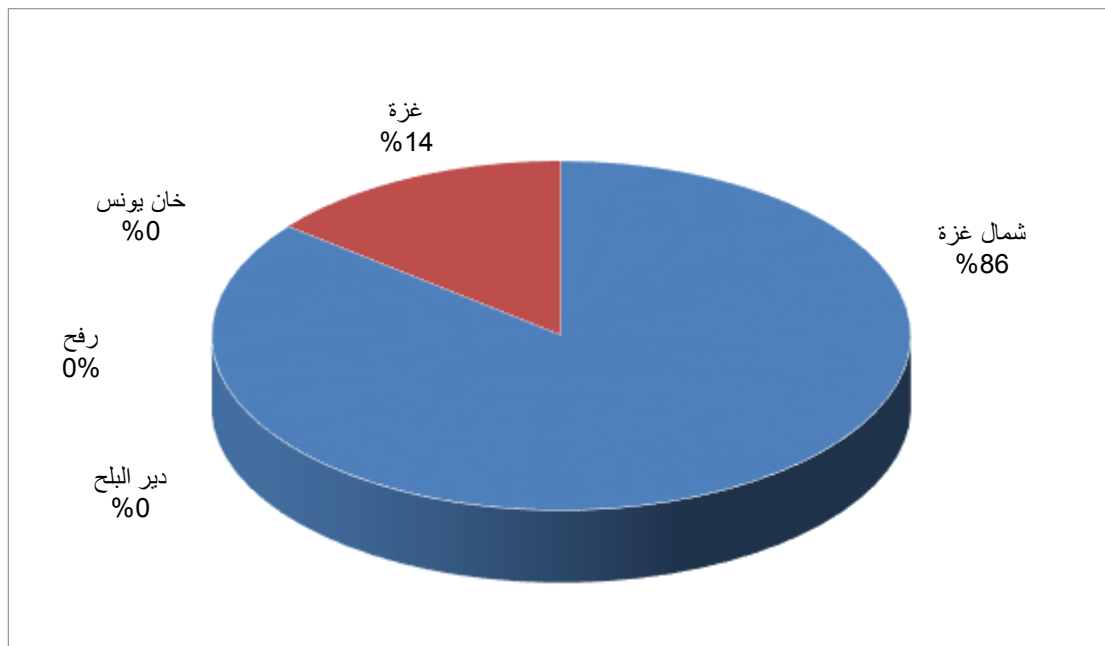
شكل يوضح نسب حالات إطلاق النار على الصيادين بحسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2017



قتل وجرح الصيادين:

تستمر الزوارق الحربية الإسرائيلية بعمليات استهداف الصيادين الفلسطينيين في عرض البحر أو قرب حدود الفصل المائية، وقتلهم وجرحهم والتسبب في ايقاع الأذى بهم، بشكل متعمد، خلال فترة التقرير. وتسببت تلك الاعتداءات في إصابة (7) صيادين.

شكل يوضح نسبة الجرحى الصيادين بحسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2017



وكانت أبرز الأحداث كالاتي:

سلمت قوات الاحتلال عند حوالي الساعة 14:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2017/5/15، جثة الصياد محمد ماجد فضل بكر (25 عاماً) إلى ذويه في معبر بيت حانون "إيرز" شمال مدينة بيت حانون في محافظة شمال غزة. وتقيد التحقيقات الميدانية أن بكر استشهد في مستشفى "برزلايت" في مدينة بئر السبع، متأثراً بجراحه التي أصيب بها خلال إطلاق زوارق الاحتلال نيران رشاشاتها على مراكب الصيادين الفلسطينيين عند حوالي الساعة 8:30 من صباح اليوم نفسه، قرب حدود الفصل الشمالية، على بعد حوالي (2.5 ميل) من شاطئ بحر بيت لاهيا، حيث أصابت نيران الزوارق الاسرائيلية المركب (حسكة بمحرك) الذي كان يستقله بكر مع ثلاثة صيادين آخرين، بستة طلقات في المحرك ما تسبب في تعطله عن العمل، ثم حاصرته وقامت باعتقال بكر، فيما أصيب الصياد فادي ماجد فضل بكر (32 عاماً)، بعيارين مطاطيين الأول في ظهره والثاني في كعب قدمه اليسرى، فيما تركت الآخرين على متن المركب، وجميعهم من سكان مخيم الشاطئ في مدينة غزة. من جهتها ذكرت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة أن العيار دخل من ظهر الشهيد بكر وخرج من صدره.

صدم زورق حربي تابع لقوات الاحتلال، عند حوالي الساعة 21:00 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2017/1/4، مركباً فلسطينياً (لانش إضاءة) يعود للصياد رشاد الهسي، وكان على متنه الصياد محمد أحمد "محمد جميل" الهسي (33 عاماً) في عرض بحر بلدة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة. وتقيد التحقيقات الميدانية أن الصياد الهسي كان يتواجد على متن مركب الإضاءة رفقة مركبين آخرين يقومان بأعمال الصيد، على بعد 5 أميال من شاطئ بحر بيت لاهيا شمال غزة، حيث صدم زورق الاحتلال المركب بشكل مباشر وقام بتعطيمه واغراقه، هذا وفقدت آثار الصياد، الأمر الذي دفع الصيادين لمغادرة البحر وعدم استكمال أعمال الصيد. من جانبها أعلنت عائلة الهسي عن وفاة الصياد محمد الهسي بعد مرور ثلاثة أيام على فقدانه في البحر.

فتحت زوارق الاحتلال نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 11:30 من يوم الثلاثاء الموافق 2017/1/17، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض بحر منطقة السودانية غرب محافظة شمال غزة، وأصابت صياداً. وتقيد التحقيقات الميدانية أن زوارق الاحتلال أطلقت النار تجاه مركب من نوع (حسكة ماتور)، تعود ملكيته للصياد عمران أبو ريالة، ويستقله الصياد خالد خالد أبو ريالة (22 عاماً)، وهما من سكان مخيم الشاطئ

بغزة، أثناء تواجد المركب على بعد حوالي (3 أميال) من شاطئ بحر منطقة السودانية، حيث أصيب أبو ريالة بثلاثة أعيرة مطاطية في يده اليمنى، هذا وقامت زوارق الاحتلال بتمزيق شباك صيد عدد آخر من الصيادين، وهو الأمر الذي دفع الصيادين لمغادرة البحر وعدم استكمال أعمال الصيد.

صدم زورق حربي تابع لقوات الاحتلال، عند حوالي الساعة 20:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2017/5/8، مركباً فلسطينياً، وكان على متنه ثلاثة صيادين في عرض بحر مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة. وتفيد التحقيقات الميدانية أن الصيادين محمد ماجد محمد أبو ريالة (20 عاماً) ورامي البردويل (36 عاماً)، ومحمد زاهر أبو زيادة (21 عاماً) كانوا يستقلون مركباً فلسطينياً (حسكة بمحرك) ويقومون بأعمال الصيد، على بعد حوالي 3 أميال من شاطئ بحر بيت لاهيا غرب محافظة شمال غزة، حيث فتحت قوات الاحتلال نيران رشاشاتها على مراكب الصيادين، وصدم زورق مطاطي يتبع لهذه القوات، المركب بشكل مباشر وقام بتحطيم جزء منه، أصيب خلالها أبو ريالة بكسر في يده اليسرى، نقل على إثرها إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة لتلقي العلاج، هذا ووصفت المصادر الطبية إصابته بالطفيفة.

وأفاد المصاب محمد ماجد محمد أبو ريالة (23 عاماً) عند حوالي الساعة 15:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2017/5/8، ذهبت إلى ميناء الصيادين غرب مدينة غزة، برفقة الصيادين رامي مصباح البردويل 36 عاماً ومحمد زاهر أبو زيادة 21 عاماً، وذلك بغرض الابحار في رحلة صيد أسماك في عرض البحر... عند وصولنا قمنا بتجهيز قارب صيد من نوع حسكة ماتور ... ثم أبحرنا غرباً واتجهنا شمالاً حتى وصلنا إلى عمق نحو ثلاثة أميال بحرية مقابل شاطئ منطقة الواحة الواقعة شمال غرب بلدة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، ألقينا شباك الغزل في مياه البحر وشرعنا في صيد الأسماك في المنطقة المسموح الصيد فيها وسط أجواء هادئة في المنطقة، وكان بالقرب منا ما يقارب 5 حركات لزملائنا الصيادين. وعند حوالي الساعة 19:45 مساءً ... شاهدت زورق حربي كبير من نوع طراد يتقدم نحونا من جهة الغرب ثم سمعت صوت إطلاق نار... فأسرعت في إخراج شباك الغزل من المياه. وعندها رأيت زورقان مطاطيان صغيران يتقدمان نحونا بسرعة فائقة من جهة الشمال وسط إطلاق نار كثيف حولنا، وبينما كنت أرفع شباك الغزل من المياه هاجمنا زورق مطاطي بشكل مفاجئ وصدم حركتنا بكل قوة، عندها وقعت على أرض

الحسكة وشعرت بألم في يدي اليسر، أمسك رامي بالمقود وتحرك باتجاه الشرق نحو الشاطئ، وقد تمكننا من الهرب. ... وبعد وصولنا إلى الميناء توجهت إلى مستشفى الشفاء لتلقي العلاج، حيث ... أبلغني الأطباء بأنني مصاب برضوض في اليد اليسرى وقاموا بوضع جبيرة خفيفة، وقد فقدنا شباك الغزل جراء مهاجمة الزورق لنا والذي يقدر ثمنه بنحو عشرة آلاف شيكل".

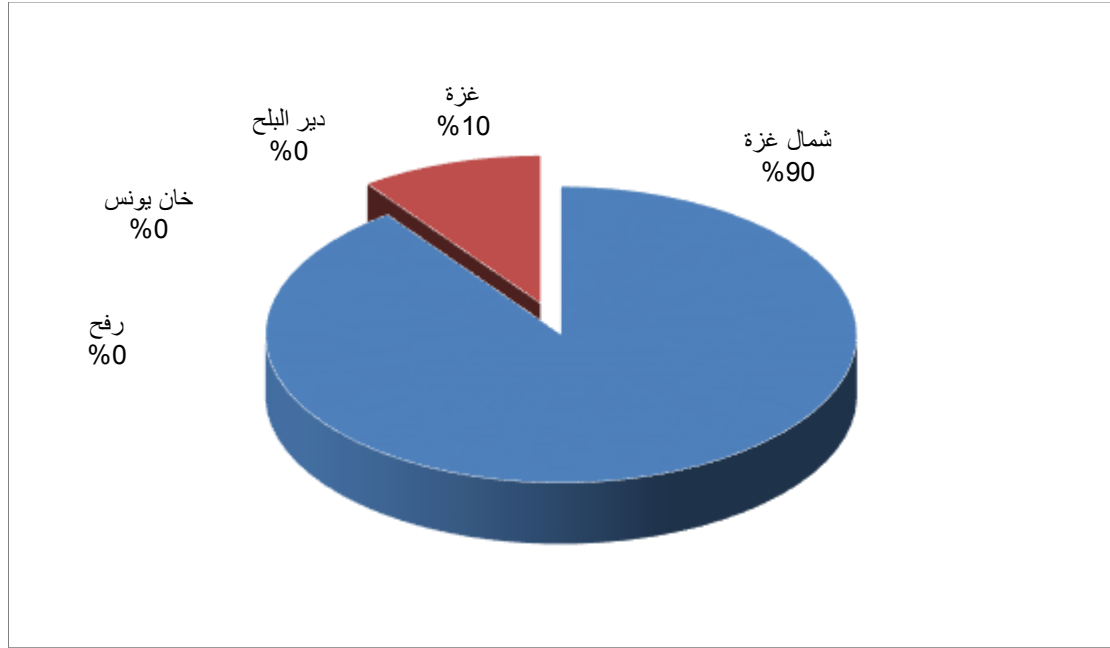
اعتقال الصيادين في عرض البحر:

تواصل الزوارق الحربية الإسرائيلية عمليات إطلاق النار واستهداف الصيادين الفلسطينيين واعتقالهم في عرض البحر، وتقوم بإجبارهم على خلع ملابسهم والسباحة في مياه البحر نحو الزوارق الحربية، ومن ثمّ اعتقالهم واحتجازهم لفترات مختلفة، تصل في بعض الأحيان لسنوات عدة، تقوم خلالها قوات الاحتلال بإهانته والحط من كرامتهم الانسانية. وقد سجل مركز الميزان خلال فترة التقرير، وقوع (7) حالات اعتقال، اعتقل خلالها (20) صياداً، من بينهم (2) طفلاً.

جدول يوضح عدد حالات اعتقال الصيادين بحسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2017

المحافظة	عدد الحوادث	المعتقلون	الأطفال منهم	المفرج عنهم	ما يزال معتقلاً
شمال غزة	6	18	2	18	0
غزة	1	2	0	1	1
دير البلح	0	0	0	0	0
خان يونس	0	0	0	0	0
رفح	0	0	0	0	0
المجموع	7	20	2	18	1

شكل يوضح نسب المعتقلين الصيادين بحسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2017



وكانت أبرز الأحداث كالاتي:

فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2017/2/21، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض بحر منطقة الواحة شمال غرب مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، واعتقلت خمسة من الصيادين، وأصابته أحداهم. وتفيد التحقيقات الميدانية أن زوارق الاحتلال فتحت النار تجاه مركب (حسكة ماتور) يستقله خمسة من الصيادين، أثناء تواجده على بعد حوالي (3 ميل) من شاطئ بحر بيت لاهيا، بالقرب من حدود الفصل الشمالية، وأصابته الصياد "محمد عمران" صبري بكر (23 عاماً) بعبارة ناري في الخصرة اليسرى، ثم حاصرت المركب واعتقلت الصياد بالإضافة للصيادين الأربعة المرافقين، وهم: عبدالله صبري بكر (19 عاماً)، ومحمود صبري بكر (17 عاماً)، وعمر "محمد نجيب" بكر (25 عاماً)، وثابت محمد بكر (21 عاماً)، وجميعهم من سكان مخيم الشاطئ بمدينة غزة، كذلك استولت على القارب. هذا وأفرجت قوات الاحتلال عن الصيادين الأربعة عند حوالي الساعة 10:00 من مساء اليوم نفسه، فيما أفرجت عن الصياد المصاب عند حوالي الساعة 11:30 من مساء اليوم نفسه، ووصفت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء الإصابة بالمتوسطة.

هذا وأفاد المصاب "محمد عمران" بكر، 23 عاماً، ... عند حوالي الساعة 4:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2017/2/21، توجهت مع أخوتي عبد الله (19 عاماً) ومحمود (17 عاماً) إلى ميناء غزة البحري

والتقيت مع عمر "محمد نجيب" بكر (25 عاماً) في الطريق، والتقينا بـ ثابت محمد بكر (21 عاماً) الذي كان ينتظرنا داخل الميناء. قمت بتجهيز أدوات الصيد والسنار و (GPS). صعدنا إلى المركب نحن الخمسة، وأبحرنا شمالاً إلى بحر مدينة بيت لاهيا بالقرب من حدود الفصل الشمالية، ... وأطفأت المحرك وجلسنا نسطاد ... شاهدت "طراد" وزورقين مطاطيين، كانوا يقفون على بعد حوالي 500 متر منا ومن المراكب الأخرى المتواجدة. عند حوالي الساعة 7:30 صباحاً، سمعت صوت إطلاق للنار وشاهدت الزوارق الإسرائيلية تتجه نحونا ... عندها "أشعلت" محرك القارب، وأمسكت المقود ووجهت الحسكة نحو الجهة الجنوبية، في هذا الوقت شعرت بلسعة في خاصرتي الشمالية، ووقعت على أرضية الحسكة وتركت المقود، لفت بنا المركب، وسقط أخي محمود في البحر، عندها أمسكت المقود من جديد وأدرته إلى الخلف، وسبح محمود وصعد إلى الحسكة. وضعت يدي على خاصرتي ونظرت إليها فوجدت أنها مليئة بالدم. في هذا الوقت حاصر الحسكة زورقين إسرائيليين الأول مطاطي (عباس) والآخر كبير (طراد). كنت أسمع أصوات إطلاق للنار، وفجأة توقف المحرك عن العمل وتوقفت الحسكة. شاهدت مجموعة من الجنود الإسرائيليين يرتدون زيّاً عسكرياً ويحملون قطعاً من السلاح داخل المركب المطاطي، وكان أحدهم يصرخ علينا ويأمرنا أن نخلع ملابسنا وننزل في البحر ونتجه نحوه. امتنعنا في بادئ الأمر نظراً للبرد الشديد وإصابتي، ولكن الجنود أطلقوا النار صوب المركب فخفنا ونزلنا في الماء وسبحنا تجاه الطراد الإسرائيلي ... قام جنديان إسرائيليان برفعي من الماء وأجلسوني بجانب الشباب في القارب، وعصب أحد الجنود عيني بقطعة قماش وربط يدي بمربط بلاستيك. شعرت أن القارب تحرك لعدد من الدقائق، وبعدها توقف ... بعدها شعرت بحركة الطراد. بعد حوالي ساعة، شعرت أن الطراد توقف، وقام أحد الجنود باصطحابي على طريق خشبي ... ثم أدخلني الجندي إلى غرفة، وكانت خاصرتي تؤلمني جداً ... ثم نقلوني إلى المستشفى ... ثم أدخلوني إلى غرفة العمليات وفقدت الوعي. استيقظت من النوم في غرفة العمليات الساعة 21:00 من مساء اليوم نفسه ... ثم أوصلوني إلى معبر بيت حانون إيرز.

فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 11:30 من يوم الاثنين الموافق 2017/1/16، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض بحر منطقة الواحة شمال غرب مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، واعتقلت ثلاثة من الصيادين. وتقيد التحقيقات الميدانية أن زوارق الاحتلال حاصرت مركباً (حسكة ماتور) يستقله ثلاثة من الصيادين، أثناء تواجده على بعد حوالي (2 ميل) من شاطئ بحر

بيت لاهيا، بالقرب من حدود الفصل الشمالية، حيث اعتقلت الصيادين الثلاثة، واستولت على القارب، والصيادين هم: عماد محمود صيام، وأنس عماد صيام، ومحمد خالد أبو دية، وهم من سكان مخيم الشاطئ بمدينة غزة.

فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2017/1/16، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض بحر منطقة الواحة شمال غرب مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، واعتقلت اثنين من الصيادين. وتفيد التحقيقات الميدانية أن زوارق الاحتلال حاصرت مركباً (حسكة مجداف) يستقله اثنين من الصيادين، أثناء تواجده على بعد حوالي (1 ميل) من شاطئ بحر بيت لاهيا، بالقرب من حدود الفصل الشمالية، حيث اعتقلت الصيادين الاثنين، واستولت على القارب، والصيادين هم: محمد غالب السلطان (26 عاماً) وأورانس شريف السلطان (20 عاماً)، وهما من سكان مدينة بيت لاهيا.

فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 6:30 من صباح يوم الأحد الموافق 2017/4/30، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض بحر منطقة الواحة شمال غرب مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، واعتقلت اثنين من الصيادين. وتفيد التحقيقات الميدانية أن زوارق الاحتلال حاصرت مركباً (حسكة بمحرك) يستقله اثنين من الصيادين، أثناء تواجده على بعد حوالي (2.5 ميل) من شاطئ بحر بيت لاهيا، بالقرب من حدود الفصل الشمالية، حيث اعتقلت الصيادين الاثنين، واستولت على القارب، وهم: شعبان عدنان أبو ريالة (33 عاماً) ومحمد عدنان أبو ريالة (18 عاماً)، وهما من سكان مخيم الشاطئ في مدينة غزة. والصيادين هم: شعبان عدنان أبو ريالة (36 عاماً) ومحمد عدنان أبو ريالة (22 عاماً)، وهما من سكان مخيم الشاطئ في مدينة غزة.

فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 23:00 من مساء يوم الأحد الموافق 2017/5/14، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض بحر منطقة الواحة شمال غرب مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، واعتقلت ثلاثة صيادين بينهم طفل. وتفيد التحقيقات الميدانية أن زوارق الاحتلال حاصرت مركباً (حسكة بمحرك) يستقله ثلاثة صيادين بينهم طفل، أثناء تواجده بالقرب من حدود الفصل الشمالية، على بعد حوالي (3 ميل) من شاطئ بحر بيت لاهيا، حيث اعتقلت الصيادين الثلاثة، واستولت على القارب

ومعدات الصيد التي كانت بحوزتهم، وحولتهم إلى ميناء اسدود. والصيادون هم: محمد أمين رشدي أبو وردة (26 عاماً)، ويوسف أمين رشدي أبو وردة (22 عاماً)، والطفل حسين أمين رشدي أبو وردة (14 عاماً)، وهم من سكان بلدة جباليا النزلة في نفس المحافظة. هذا وأفرجت قوات الاحتلال عن الطفل حسين أبو وردة عند حوالي الساعة 15:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2017/5/15، عبر معبر بيت حانون "إيرز"، فيما حوّلت المعتقلين الآخرين إلى سجن عسقلان. هذا وأفرجت قوات الاحتلال عن الصياد محمد عند حوالي الساعة 2:00 من فجر يوم الخميس الموافق 2017/5/25، من خلال معبر بيت حانون، فيما أفرجت عن يوسف عند حوالي الساعة 19:00 من مساء يوم 2017/5/30 من خلال نفس المعبر.

فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 20:30 من مساء يوم الأحد الموافق 2017/5/14، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض بحر منطقة الواحة شمال غرب مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، واعتقلت ثلاثة صيادين. وتفيد التحقيقات الميدانية أن زوارق الاحتلال حاصرت مركباً (حسكة بمحرك) يستقله ثلاثة صيادين، أثناء تواجده بالقرب من حدود الفصل الشمالية، على بعد حوالي (2 ميل) من شاطئ بحر بيت لاهيا، حيث اعتقلت الصيادين الثلاثة، واستولت على القارب. والصيادون هم: محمد سعيد عبد الرازق بكر (30 عاماً)، ومحمد طارق عبد الرازق بكر (22 عاماً)، وعبد الله صبري محمود بكر (19 عاماً)، وهم من سكان مخيم الشاطئ في مدينة غزة. هذا وأفرجت قوات الاحتلال عن الصيادين الثلاثة عند حوالي الساعة 17:00 من يوم الاثنين الموافق 2017/5/15.

حالات الاستيلاء على قوارب ومعدات الصيد:

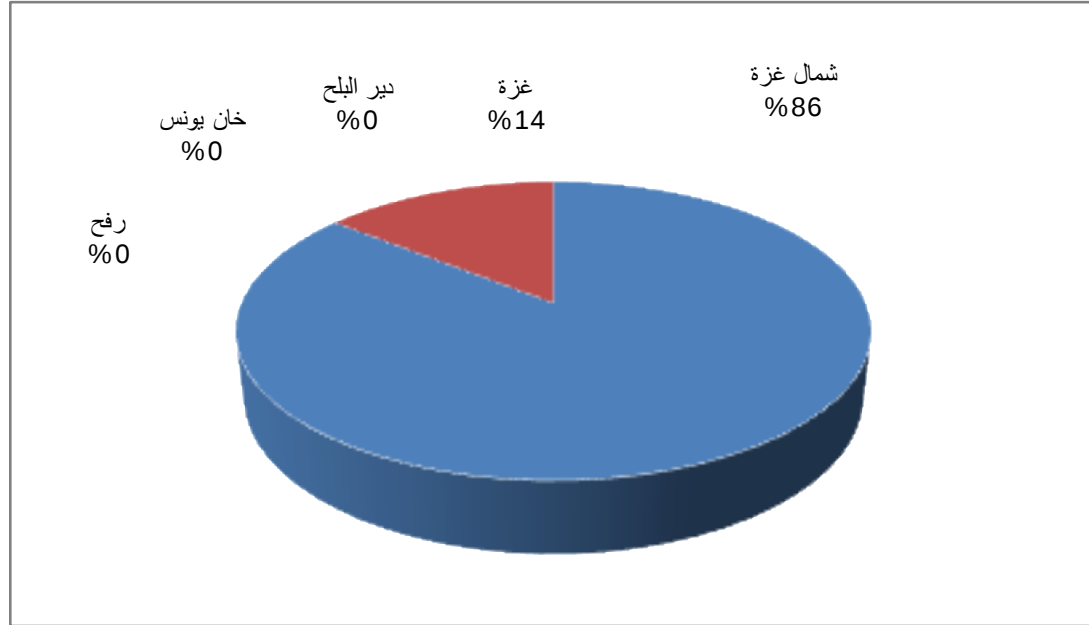
تواصل الزوارق الحربية الإسرائيلية عمليات ملاحقة وحصار قوارب الصيادين، والاستيلاء عليها وعلى معدات الصيد مثل شباك الصيد وملحقات القوارب والمولدات والمجذاف والإشارات الضوئية. وذلك خلال فترة التقرير. وسجل مركز الميزان لحقوق الإنسان وقوع (7) حوادث في هذا الإطار، أسفرت عن الاستيلاء على (7) قوارب صيد.

جدول يوضح عدد حالات الاستيلاء على قوارب الصيد بحسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2017

المحافظة	عدد الحوادث	عدد القوارب المستولى عليها
----------	-------------	----------------------------

شمال غزة	6	6
غزة	1	1
المجموع	7	7

شكل يوضح نسبة حالات الاستيلاء على قوارب الصيد في محافظات غزة خلال النصف الأول من العام 2017



وكانت أبرز الأحداث كالتالي:

فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 5:00 من صباح اليوم الأربعاء الموافق 2017/4/12، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض بحر بلدة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، وهو الأمر الذي دفع الصيادين لمغادرة البحر وترك شباك الصيد في البحر وعدم استكمال أعمالهم، هذا ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

الخاتمة

يوضح هذا التقرير أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، ويظهر أصناف المعاناة التي يختبرها الصيادين وأثرها على قطاع الصيد، جراء استمرار الحصار البحري على قطاع غزة والاعتداءات المتواصلة في عرض البحر، فإنه يهدف إلى وضع المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، أمام مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، ويدعوهم إلى التدخل العاجل من أجل الوقف الفوري للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين الفلسطينيين، والضغط من أجل رفع الحصار البحري المفروض على القطاع.

وعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي تعطيل نمو بنية الاقتصاد الفلسطيني بما فيها قطاع الصيد، عبر حرمان الفلسطينيين من استثمار ثرواتهم الطبيعية، والاستحواذ عليها، وكان فرض الحصار البحري والاعتداءات المتكررة على قطاع الصيد بما في ذلك ملاحقة الصيادين داخل مناطق الصيد التي حددتها تلك القوات ضمن هذه السياسة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً إضافياً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تلزم الدولة المحتلة باستغلال الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة لصالح منفعة السكان. كذلك عمدت قوات الاحتلال على استمرار تدفق المنتجات الاسرائيلية وأنواع الأسماك الأقل جودة إلى السوق الفلسطينية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يجدد استنكاره الشديد لانتهاكات قوات الاحتلال التي تستهدف قطاع الصيد الفلسطيني والاستمرار في قتل الصيادين وحرمانهم من مصادر رزقهم واعتقالهم على نحو يمس بكرامتهم الإنسانية، والضرب بعرض الحائط قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنه يؤكد على حق الصيادين في ممارسة أعمالهم البحرية دون المساس بحريتهم، واعتبار حقهم في العمل ببحر القطاع هو حق أصيل تقرّه مبادئ حقوق الإنسان. كما ويعيد المركز التأكيد على أن قطاع غزة هو جزء أصيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن أي إجراءات تتخذها سلطات الاحتلال لا يمكن لها أن تغير من هذا الواقع الذي تحاول فرضه، ويتوجب عليها احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الذي يلزمها ليس فقط بالامتناع عن ارتكاب تلك الانتهاكات، بل وبضمان احترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة.

يعبر مركز الميزان عن استهجانه الشديد لاستمرار صمت المجتمع الدولي وتحله من التزاماته القانونية المنصوص عليها بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، فإنه يؤكد على أن استمرار صمت المجتمع الدولي أسهم وما يزال، في تشجيع قوات الاحتلال على ارتكاب المزيد من الانتهاكات، وعدم احترامها لقواعد القانون الدولي أو قرارات المجتمع الدولي بما في ذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بل وعرقلتها لمهمات مقرري الأمم المتحدة ولجانها المتخصصة.

كما يجدد المركز مطالبته المجتمع الدولي ولاسيما الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، بالتدخل الفوري لحماية المدنيين الفلسطينيين ووقف الانتهاكات الإسرائيلية المنظمة التي ترتكب بحقهم، والقيام بواجبها القانوني والأخلاقي والقيام بخطوات عملية لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة والذي يمثل جريمة حرب مستمرة.

انتهى